

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في 10 أغسطس/ آب 2021

قرار

البند الأول من جدول الأعمال: التغلب على الكارثة التي تسبب فيها الفيضان وتدايها

إن الفيضانات التي اجتاحت عددًا من المناطق في بلادنا خلال الأسابيع القليلة الماضية لهي كارثة على النطاق الوطني، حيث أودت بحياة أعداد هائلة من الضحايا وتسببت في خسائر فادحة. إنَّ المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات إذ يعربون عن بالغ أسفهم وتعاطفهم مع ضحايا كارثة الفيضان، يتوجهون بالشكر إلى جميع أفراد الإغاثة على جهودهم التي نجحت بالفعل في الحيلولة دون حدوث تدايحات أكثر وخامة. ما من أحد يستطيع التغلب على مثل هذه الأوضاع بمفرده. سوف تقوم الحكومة الاتحادية بتقديم دعم واسع النطاق للولايات فيما توفره من برامج مساعدات فورية، كما تعبّر الحكومة الاتحادية عن استعدادها للمساهمة ماليًا على مدار الأشهر والسنوات القادمة في عملية إعادة الإعمار.

تعتمد المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

- 1- قررت الحكومة الاتحادية في تاريخ 21 يوليو/ تموز 2021 المساهمة بالنصف في المساعدات الفورية المقدمة من قبل الولايات المتضررة. تسعى تلك المساعدات الفورية إلى التغلب على حالة الطوارئ السائدة بين المواطنين والمواطنات وأيضًا في قطاعات الزراعة والحراجة والاقتصاد التجاري ولدى البلديات. وستقوم الحكومة الاتحادية تحديدًا بالمساهمة بمبلغ وقدره 400 مليون يورو مبدئيًا في المساعدات الفورية التي تمت الموافقة عليها، وليس مخططًا تحديد سقف للمبلغ الإجمالي. وقد قامت الحكومة الاتحادية والولايات المتضررة في تاريخ 30 يوليو/ تموز 2021 بالتوقيع على اتفاق إداري في هذا الشأن.
- كما قامت الحكومة الاتحادية في 4 أغسطس/ آب 2021 فضلًا عن ذلك بإقرار مشروع قانون لتعليق الإلزام بتقديم طلبات إعلان الإفلاس حتى يوم 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
- 2- أكدت الحكومة الاتحادية للولايات كذلك أنها سوف تتحمل كلفة إعادة الإعمار اللازمة بالمنافسة بعد تقييم الحجم الإجمالي للخسائر، وتعهدت بإصلاح البنية التحتية المملوكة للدولة الاتحادية على وجه السرعة. بالنظر إلى ما يلي ذلك من دعم للإعمار، اتفقت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات على إنشاء صندوق وطني يحمل اسم "دعم الإعمار 2021" تبلغ قيمته 30 مليار يورو كأصول خاصة للحكومة الاتحادية. وسوف يتم تمويل تدابير إعادة الإعمار للولايات والبالغة كلفتها 28 مليار يورو بالمنافسة فيما بين الحكومة الاتحادية والولايات. سيتم إشراك الولايات جميعها من خلال تعديل التوزيع الرأسي لإيرادات ضريبة المبيعات على مدار 30 عامًا.
- يجمع مجلس الوزراء الاتحادي اعتماد قرار بهذا المحتوى في 18 أغسطس/ آب 2021.
- 3- تكلف المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الوزارات الاتحادية المعنية والولايات المتضررة بصياغة اللوائح اللازمة دون القوانين (لا سيما الأوامر والاتفاقات الإدارية) والتنسيق بشأنها وإقرارها بلا إبطاء. نظرًا للضرورة الملحة التي تحيط بإصلاح الخسائر وعدم

وجود مفر من إرجاء الإجراءات الإدارية إلى وقت لاحق، يُسمح في هذا السياق أيضاً باستثناء من واجب الحصول على موافقة مسبقة على التدابير.

4- تتنازل الحكومة الاتحادية والولايات عن مطالبة الولايات والبلديات المتضررة بتسديد نفقات فرق العمليات التابعة لها.

5- في إطار اختصاصاتها ومسؤولياتها المالية، تطمح الحكومة الاتحادية والولايات في اتخاذ تدابير نحو تحسين عملية الإنذار اللامركزي للمواطنين في حالات الكوارث. تتضمن تلك بصفة خاصة برنامج الحكومة الاتحادية لدعم صفارات الإنذار والذي سوف يتم من خلاله تخصيص ما يصل إجمالاً إلى 88 مليون يورو للولايات حتى عام 2023 من أجل إصلاح وتركيب صفارات إنذار. وقد تمت بالفعل موافاة الولايات المعنية بالاتفاقات الإدارية ذات الصلة للتوقيع عليها. يتعين بالإضافة إلى ذلك إدخال نظام خدمة البث الخلوي (CellBroadcasting) والذي سيمكن من خلاله مستقبلاً تحذير المواطنين عن طريق الرسائل النصية على الهواتف المحمولة. وبينما تقوم الحكومة الاتحادية حالياً بصياغة الأسس القانونية اللازمة لذلك، يتم تكييف أبراج الاتصالات في ألمانيا تقنياً لتوائم هذه التكنولوجيا في أقرب وقت ممكن.

6- بالنظر إلى الأحداث الحالية، تطلب المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات إلى مؤتمر وزراء العدل النظر فيما إذا كان التقييم الساري لمسألة التأمين الإجباري ضد مخاطر الطبيعة بحاجة إلى تعديل.

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية
في 10 أغسطس/ آب 2021

قرار

البند الثاني من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى التغلب على جائحة كورونا

بعدما كانت معدلات الإصابات الحديثة قد تراجعت في ربيع هذا العام ووصلت في الصيف إلى مستويات متدنية، عادت تلك في الأسابيع القليلة الماضية للتزايد مجددًا. يتعلق تطور أعداد الإصابات بشكل حاسم بمدى ارتفاع معدلات التطعيم في ألمانيا. لذا، تشجع المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات جميع المواطنين على تلقي التطعيم الآن على وجه السرعة؛ فاللقاح متوفر بقدر كاف حاليًا. لقد أوفينا بالفعل بما قطعناه من تعهد بعرض إمكانية التطعيم على كل مواطن خلال فصل الصيف.

يقتضي الأمر الآن تحقيق معدلات تطعيم مرتفعة جدًا، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى أن متغير "دلنا" الذي أصبح الآن متغير الفيروس السائد في ألمانيا هو أكثر عدوى بمراحل من متغيرات الفيروس السابقة. ومع ذلك، فمن الجيد أن اللقاحات أظهرت فعالية مرتفعة ضد هذا المتغير من الفيروس. للحيلولة دون انتشار الفيروس، سيضطر من لم يحصل على التطعيم إلى الخضوع في الفترة القادمة للاختبارات التشخيصية بصفة منتظمة عند الالتقاء بأشخاص آخرين في الأماكن داخل المباني.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1- تناشد المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات السكان في ألمانيا بشكل ملح الاستفادة الآن وبأسرع شكل ممكن من العروض المتاحة لتلقي التطعيم ضد فيروس سارس-كوف-2، ذلك إذا لم يكونوا قد حصلوا بالفعل عليه. يتمتع متلقو لقاحات الرنا المرسال التي يتم حاليًا التطعيم بها بشكل حصري تقريبًا بالحماية الكاملة بعد مرور أسبوعين على التطعيم بالجرعة الثانية. لذا، فإنه يتعين على كل من يرغب في التمتع بالحماية الكاملة خلال فصل الخريف البدء الآن في التطعيم. لقد أثبتت اللقاحات في الدراسات المجراة من أجل التصريح بها وكذلك خلال استخدامها على مدار أشهر عدة ملايين المرات في جميع أنحاء العالم أنها آمنة جدًا وفعالة ضد متغير دلنا السائد في ألمانيا في الوقت الراهن. سوف يتم تيسير عملية الحصول على التطعيم عن طريق تقديم عروض سهلة المنال وصياغتها بشكل يناسب المجموعات المستهدفة والتوجه إلى أماكن تواجد الأشخاص الذين ينبغي تطعيمهم. تحث الحكومة الاتحادية والولايات أرباب العمل في ألمانيا على القيام هم أيضًا بدعم موظفيهم في الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتلقي التطعيم، لا سيما من خلال توفير المعلومات للعاملين، وتقديم عروض لهم لتلقي التطعيم على أيدي أطباء الشركات، وإعفائهم من العمل لغرض الحصول على التطعيم. يتم تنفيذ قرارات مؤتمر وزراء الصحة بشأن التطعيم الصادر في 2 أغسطس/ آب.

2- من يحصل على الوقاية الكاملة عن طريق التطعيم يحمي نفسه والآخرين من الإصابة بعدوى فيروس سارس-كوف-2، وبقي بهذا الشكل أيضًا المجتمع بأسره موجة جديدة لانتشار الفيروس. يتمتع المتعافون من الإصابة بمرض كوفيد-19 بحصانة مماثلة¹ ومن ثم، يتم استثناء الأشخاص الحاصلين على التطعيم والمتعافين من واجب الخضوع للاختبارات التشخيصية المنصوص عليه في اللوائح القانونية الاتحادية وتلك التابعة للولايات² علاوة على ذلك، قام معهد روبرت كوخ بتعديل توصياته بشأن الحجر الصحي للأشخاص المخالطين للمصابين لتنص الآن على أن الأشخاص المخالطين عن قرب والذين لا تظهر عليهم أية أعراض للإصابة بالمرض لم يعودوا ملزمين من حيث المبدأ بدخول الحجر الصحي إذا كانوا قد حصلوا على التطعيم كاملاً. يتم كذلك استثناء الأشخاص الحاصلين على التطعيم والمتعافين من واجب دخول الحجر الصحي عند العودة إلى ألمانيا قديمًا من منطقة عالية الخطورة.

3- لضمان أفضل حماية ممكنة من الإصابة، يستمر سريان التدابير الوقائية الأساسية على السكان جميعهم. تشمل تلك التدابير القواعد الأساسية المتمثلة في الحفاظ على المسافة الواقية، ومراعاة النظافة الصحية لليدين، وارتداء الأقنعة في الأماكن داخل المباني، وكذلك تهوية تلك الأماكن بصفة منتظمة. كما إنه من الضروري حتمًا البقاء في المنزل عند ظهور أعراض مرضية وإجراء اختبار تشخيصي دون إبطاء. ما زال ارتداء الأقنعة الطبية الواقية في متاجر التجزئة ووسائل المواصلات العامة أمرًا بالغ الأهمية، ويشكل بالتالي واجبًا إلزاميًا على جميع السكان. يتم إعادة النظر في ضرورة تلك التدابير مرة كل أربعة أسابيع على الأقل.

4- لتجنب مواصلة ارتفاع أعداد الإصابات في ألمانيا، سوف تقوم الولايات عملاً بالقاعدة التي تنص على السماح بالدخول فقط للحاصلين على التطعيم أو المتعافين أو الحاصلين على نتيجة سلبية في الاختبار التشخيصي (3G-Regel) بإصدار لوائح وأوامر إدارية مناسبة تنص على إلزام جميع الأشخاص غير الحاصلين على التطعيم الكامل وغير المتعافين اعتبارًا من 23 أغسطس/ آب 2021 بتقديم نتيجة سلبية للاختبار التشخيصي السريع للكشف عن المستضدات، على ألا يكون قد مرّ على إجراء الاختبار أكثر من 24 ساعة، أو تقديم نتيجة سلبية عن فحص تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) على ألا يكون قد مرّ على إجراء الاختبار أكثر من 48 ساعة. يستثنى من ذلك بصفة عامة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات وطلاب وطالبات المدارس بما أنهم يخضعون بصفة منتظمة للاختبارات التشخيصية في إطار منهج إلزامي للوقاية داخل المدارس.

يتعين أن تكون الاختبارات التشخيصية شرطًا للقيام بالأنشطة التالية:

أ- الدخول كزائر إلى المستشفيات ودور الرعاية وبيوت المسنين وكذلك مرافق دعم ذوي الاحتياجات الخاصة

ب- الدخول إلى المطاعم داخل المباني

ت- المشاركة في الفعاليات والاحتفالات (مثل الفعاليات الإعلامية أو الثقافية أو الرياضية) المقامة في الأماكن داخل المباني

¹ المتعافون يلزمهم الحصول على جرعة منشطة بعد 6 أشهر (يمكن تلقيها بعد 4 أسابيع).

² قد تتضمن اللوائح القانونية ومخططات الحماية الخاصة بالمرافق الطبية ودور الرعاية وبيوت المسنين وكذلك مرافق دعم ذوي الاحتياجات الخاصة تعليمات مغايرة بهدف حماية المجموعات الأكثر عرضة للخطر. يرجى مراجعة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن معهد روبرت كوخ في هذا الصدد. قد تختلف أيضًا التعليمات الرامية إلى الحماية من متغيرات جديدة محتملة للفيروس لم يثبت بوضوح وبتأكيد فعالية التطعيم ضدها.

ث- الاستفادة من الخدمات التي تتطلب القرب الجسدي (مثل صالونات الحلاقة وتصفيف الشعر وصالونات التجميل وصالونات العناية الجسدية)

ج- الرياضة في الأماكن داخل المباني (مثل مراكز اللياقة البدنية أو المسابح أو الصالات الرياضية المغطاة)

ح- النزول في مرافق الإقامة: اختبار تشخيصي عند الوصول ومرتان أسبوعياً طيلة فترة الإقامة يمكن للولايات سن أحكام يتوقف بمقتضاها العمل بصفة كاملة أو جزئياً بقاعدة قصر الدخول على الحاصلين على التطعيم أو المتعافين أو الحاصلين على نتيجة اختبار تشخيصي (قاعدة 3G)، ذلك طالما أن الإصابات الحديثة في مقاطعة محددة كانت ثابتة على معدلات لا تتعدى 35 إصابة حديثة بين كل 100 ألف نسمة على مدار سبعة أيام، أو في حالة أن نظام المؤشرات الخاص بالولاية (والذي يشمل عوامل أخرى مثل معدل دخول المستشفيات) يعكس انخفاض وتيرة انتشار العدوى إلى مستويات مماثلة، على ألا يكون وقف العمل بتلك القاعدة من المتوقع أن يتسبب في ارتفاع أعداد الإصابات.

يتم البت في ضرورة تلك التدابير (قاعدة 3G) مرة كل أربعة أسابيع على الأقل.

5- لقد ساهمت الاختبارات التشخيصية المتاحة مجاناً للمواطنين بشكل أساسي في وقف الموجة الثالثة لجائحة سارس-كوف-2 في ألمانيا، ومنحت المواطنين والمواطنين قسطاً إضافياً من الأمان في حياتهم اليومية. وبما أننا نستطيع الآن تقديم عرض مباشر لكل مواطنة ومواطن لتلقي التطعيم، فإنه لم يعد من الصواب أن تتحمل الحكومة الاتحادية وبالتالي أيضاً دافعو الضرائب تكاليف كافة الاختبارات التشخيصية بصفة مستمرة. وعليه، ستوقف الحكومة الاتحادية تقديم عروض الاختبارات التشخيصية المجانية للمواطنين اعتباراً من 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. تستمر مع ذلك إمكانية إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة للكشف عن المستضدات مجاناً للأشخاص الذين لا يمكنهم تلقي التطعيم وأولئك الذين لم تصدر توصية عامة بتطعيمهم (لاسيما الحوامل والأطفال والياقعين تحت سن 18 سنة).

6- تُعتبر الفعاليات الكبرى والفعاليات المقامة في الأماكن المغلقة والحفلات والحانات والنوادي مجالات محفوفة بقدر عال جداً من الخطورة لنقل العدوى إلى أعداد كبيرة من الأشخاص ("أحداث مسببة للانتشار الفائق"). تزداد هذه الخطورة مرة أخرى بوضوح عندما لا يلتزم المشاركون طوال مدة الفعالية مقاعد ثابتة تفصل بينها مسافات مناسبة. كما يكتسي تغير الهواء في الأماكن داخل المباني مثلاً باستخدام أجهزة تهوية وتكييف داخلية أهمية خاصة. لذا، يتعين في تلك المجالات رفع مخططات للنظافة الصحية إلى مكاتب الصحة المختصة، على أن تتضمن تلك تقييماً لكافة الجوانب المذكورة وتعمل على تقليص خطر الإصابة بالعدوى بشكل فعال. بالإضافة إلى قاعدة قصر الدخول على الحاصلين على التطعيم أو المتعافين أو الحاصلين على نتيجة اختبار تشخيصي (قاعدة 3G)، سوف تواصل الولايات والبلديات في حالات فردية تقليص الأعداد المسموح بها من المشاركين وتحديد الدخول عند الاقتضاء من خلال إصدار لوائح مقيدة أو قرارات ظرفية بهذا المضمون. اتفقت الولايات على أنه - علاوة على قاعدة قصر الدخول على الحاصلين على التطعيم أو المتعافين أو الحاصلين على نتيجة اختبار تشخيصي (قاعدة 3G)- يتعين تحديد نسبة الإشغال المصرح بها بـ 50 بالمئة من السعة القصوى لكل منشأة تنعقد فيها فعالية رياضية كبرى يزيد عدد المتفرجين فيها على 5 آلاف شخص، بشرط ألا يتعدى العدد الإجمالي للمتفرجين 25 ألف شخص.

7- وافقت الحكومة الاتحادية على تمديد **المعونة المقدمة لتخطي الأزمة**. وينبغي في هذا الإطار أخذ ما تتسبب فيه تدابير البند رقم 6 من تقييد للكفاءة الاقتصادية للمرافق المعنية بعين الاعتبار. تطلب الولايات إلى الحكومة الاتحادية أيضاً مد سريان الإجراءات الميسرة للحصول على إعانة البطالة الجزئية.

8- لتجنب انتشار العدوى بفيروس كورونا داخل مرافق العمل، سوف تقوم الحكومة الاتحادية بموائمة أحكام **اللائحة بشأن الصحة والسلامة المهنية** مع الأوضاع الحالية وتمديد سريانها. ينطبق هذا بصفة خاصة على الإلزام بصياغة وتحديث مخططات النظافة الصحية لمرافق العمل، وكذلك على واجب توفير عروض لإجراء الاختبارات التشخيصية.

9- اتفقت الحكومة الاتحادية والولايات في الرأي على أن معدل دخول المصابين بكوفيد-19 إلى المستشفيات والذي يتم تحديده يومياً منذ بضعة أسابيع يشكل باعتباره مؤشراً على المسارات المرضية الحرجة معياراً هاماً لتقييم وتيرة انتشار العدوى. في ضوء زيادة المناعة في صفوف السكان، سيمكن بهذا الشكل مستقبلاً التقدير السريع والدقيق لنسبة المسارات الحرجة بين الإصابات الحديثة، وتقييم الخطورة التي يشكلها انتشار العدوى على الأشخاص المصابين وعلى قدرة النظام الصحي على تحمل العبء الملقى على كاهله. للسيطرة على الوتيرة التي تواصل بها العدوى الانتشار، سوف تقوم الحكومة الاتحادية والولايات بمراعاة كافة **المؤشرات** لا سيما معدلات الإصابات الحديثة، ومعدلات التطعيم، وأعداد الحالات المرضية الحرجة، وأيضاً ما يترتب عليها من أعباء على القطاع الصحي.

10- إن التدابير سالفة الذكر والتعديلات المدخلة عليها لتوائم الأوضاع السارية في أشهر الخريف والشتاء تستند في المقام الأول إلى الأسس القانونية المتضمنة في قانون الحماية من العدوى والتي تشترط **انتشار الأوضاع الوبائية على الصعيد الوطني**. تتفق المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات في اعتبار أوضاع الجائحة لا تزال مستمرة في ألمانيا بأسرها، وأن الأسس القانونية المعنية ما زالت لازمة لاتخاذ التدابير الضرورية من أجل مواجهة الأوضاع الحالية من قبل الجهات المختصة. لذا فإنهم يهيبوا بالبوندستاغ الألماني النظر في إعلان استمرار الأوضاع الوبائية على الصعيد الوطني إلى ما بعد تاريخ 11 سبتمبر/ أيلول 2021.

بيانات للمحضر:

ولاية ساكسونيا السفلى: ترى ولاية ساكسونيا السفلى أنه من الضروري وضع معيار جديد لتقييم تطورات الجائحة بدلاً من مراقبة أعداد الإصابات الحديثة وحدها في المستقبل.

ولاية تورينغن: يتمتع التدريس المُعتمد على حضور الطلاب والإبقاء على المدارس مفتوحة بأولوية قصوى، ويتم الإشارة إلى أهمية القرار ذي الصلة بهذا الشأن الصادر عن مؤتمر وزراء التعليم والثقافة في 5 أغسطس/ آب 2021. وتعبّر ولاية تورينغن علاوة على ذلك عن تطلعاتها بشأن استخدام الحكومة الاتحادية للموارد المتوفرة بصورة غير بيروقراطية من أجل تمكين الجهات المسؤولة عن المدارس ورياض الأطفال من تزويد المدارس ورياض الأطفال على وجه السرعة بأجهزة ترشيح للهواء.